موجز السياسات

ما هو دور المرأة اللاجئة في الأردن بعد ثلاثة عشر عامًا من الأزمة السورية؟

في السنوات الأخيرة، تميز الأردن بقيادته الإنسانية الملحوظة في المنطقة، إذ استضاف أكثر من 1.3 مليون لاجئ من سوريا، والسودان، واليمن، والعراق، والصومال، شكلت النساء نسبة كبيرة منهم. غالبًا ما تُظهر النساء مهارات قيادية في أسرهن ومجتمعاتهن، كما أنّ لهن دورًا حاسمًا في حياكة نسيج اجتماعي مرن داخل البلد، سواء في مجتمعات اللاجئين أو المجتمعات المضيفة. ومع ذلك؛ فهن ما يزلن بحاجة إلى أن يمنح صناع السياسات والجهات المعنية الأولوية الكاملة لمشاركتهن النشطة على مختلف مستويات التنمية المجتمعية، فضلًا عن الإمكانات المذهلة التي يتمتعن بها من حيث تحويل التحديات إلى فرص، وتشكيل عالم عربي يتمتع بالمزيد من الشمول، والسلام والازدهار. اليوم؛ وبعد مرور ثلاثة عشر عامًا على الأزمة السورية التي أدت إلى نزوح اللاجئين وأكبر تدفق لهم إلى الأردن، **فإن من الأهمية بمكان أن نرى الوضع من وجهة نظر أقوى وأكثر شمولًا**، كما من الواجب زيادة التركيز على الكيفية التي تشارك بها اللاجئات في الفرص الاجتماعية والاقتصادية إضافة إلى خلق مساحة لسماع أصواتهن، وهذا ما لا يعمل على إثراء حياتهن الخاصة فقط، بل يتجاوزها إلى المجتمع الأردني الأوسع أيضًا، الأمر الذي يحمل إمكانات هائلة من حيث تعزيز الواقع الاجتماعي والاقتصادي في البلاد.

من «الطوارئ» إلى «الحلول الدائمة»: الأردن يحدد وتيرة الاستجابة للاجئين

إلى الآن؛ يستضيف الأردن ما يقرب من 712,878 لاجئ وطالب لجوء مسجلين لدى المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، منهم حوالي 249,116 امرأة. وهنا؛ فليس حسن الضيافة تجاه الثقافات والمجموعات الاجتماعية المختلفة مثالًا على التقاليد الأردنية وحسب، بل هو أيضًا علامة فخر بالنسبة للأسر والمجتمعات، وهو ما تجلى من خلال الجهد الرائع الذي بذلته الدولة الهاشمية في بدايات الأزمة السورية. وعلى الرغم من التحديات الحاسمة التي فرضتها تلك الموجة الهائلة من النزوح، **فقد تمكن الأردن خلال السنوات الثلاث عشرة الماضية من الانتقال رسميًا من نهج «الطوارئ» إلى تطبيق خطة استجابة طويلة الأجل**

عملت الحكومة على تنفيذ الحلول الفعّالة والأكثر ديمومة، ومعالجة فرص عمل اللاجئين، والصحة والرفاهية، والتعليم، والتمكين الاقتصادي والاجتماعي، وإيلاء اهتمام خاص للنساء والفتيات الصغيرات، المعرضات بالفعل لخطر العنف الموجه ضد النساء والاستبعاد الاجتماعي، إضافة إلى مسبّب خطر آخر يتمثل في هويتهن السياسية والقانونية كذلك. **وقد جرى تعزيز العلاقات مع الشركاء الدوليين، والمنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المحلي**، إلى جانب الالتزام الرسمي بالأطر الوطنية والدولية التي تمثل نموذجًا للنهج الجديد الذي تبنته البلاد، ما يجعل الأردن نموذجًا يحتذى به للمنطقة بأكملها. وخلال العقد الماضي؛ تم إيلاء المزيد من الاهتمام للتحديات المحددة التي تواجهها اللاجئات، لتحديد الآليات والممارسات التي تضمن لهن الحماية، وتعزز إدماجهن اجتماعيًا واقتصاديًا، وتعزز المساواة بين الجنسين. **وتحتاج هذه الآليات إلى مزيد من التحسين والتدعيم في ضوء التحديات والتغيرات المعاصرة في المنطقة.**

2015

الأردن يعتمد خطة إقليمية للاجئين وتعزيز القدرة على الصمود. تعتبر هذه الخطة إطارًا فريدًا للتنسيق المتكامل، بقيادة مشتركة من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وتطبق نهجًا مترابطًا لخطة التنمية الإنسانية لمعالجة احتياجات اللاجئين، مع تعزيز قدرات المؤسسات والمجتمعات المضيفة واللاجئين على الصمود.

2016

وقعت البلد على اتفاقية الأردن مع المجتمع الدولي لتحسين سبل عيش اللاجئين السوريين، ومنح فرص عمل قانونية جديدة في قطاعات مختلفة (مثل البناء والزراعة) وتعزيز قطاع التعليم

2018

قرار مجلس الوزراء يسمح للاجئين السوريين بالتسجيل وممارسة الأعمال التجارية من المنزل، بما يتماشى مع مبدأ المسؤولية المشتركة الذي تناولته الجمعية العامة للأمم المتحدة.

2023

الأردن يعتمد رسميًا إطار عمل الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة 2023-2027، والذي يتضمن استراتيجيات لدمج اللاجئين في خطط التنمية الوطنية، وضمان توفير الدعم لهم من خلال التعليم، والخدمات الصحية والفرص الاقتصادية.

2010

أصبحت منظمة النهضة العربية (أرض) الشريك التنفيذي للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في مجال المساعدة القانونية للاجئين والأشخاص المحتاجين في الأردن.

2014

أسست منظمة النهضة العربية (أرض) التحالف الوطني الأردني للمنظمات غير الحكومية (جوناف)، وهو تحالف ديناميكي يدعو إلى استجابة أكثر شمولاً وقيادة محلية، مع التركيز على دور المرأة النشط في الأمن والسلام وتعزيز اعتماد قرار مجلس الأمن رقم 1325.

2016

بدأت منظمة النهضة العربية (أرض) في الدعوة إلى إنشاء محاكم قانونية داخل المخيمات، لتمكين اللاجئين من التسجيل وتوثيق الأمور الحيوية مثل شهادات الميلاد والزواج والطلاق.

2020

في عام 2020 وحده، قدمت منظمة النهضة (أرض) الإغاثة والخدمات لأكثر من 90 ألف مستفيد، بما في ذلك اللاجئين والمهاجرين وغيرهم من الفئات الأكثر ضعفًا وتأثرًا.

2023

قدمت منظمة النهضة العربية (أرض) خدمات المساعدة القانونية لـ 130 ألف فرد في الأردن، بما في ذلك طالبي اللجوء، واللاجئين، والأردنيين، وغيرها من المجتمعات المضيفة.

وتماشياً مع هذه الجهود، **تمثل منظمة النهضة العربية للديمقراطية والتنمية (أرض) صوتًا دائم الحضور في السياق الأردني**، وتدعو إلى اتباع نهج أكثر تكاملًا وفرصًا لتعزيز إمكانات اللاجئات ضمن السيناريو الاجتماعي الاقتصادي في البلاد.

ما هو دور المرأة اللاجئة؟ النهج التكاملي

تعرضت اللاجئات إلى تهميش ملحوظ من قبل التكامل الثقافي والاجتماعي الاقتصادي الرسمي في الأردن، ويرجع ذلك أيضًا إلى واقع عام اتسم أثناء السنوات القليلة الماضية بمعدلات تشغيل راكدة ونقص في الموارد، والذي تفاقم بسبب جائحة كوفيد-19 والحرب على غزة التي بدأت خلال الربع الأخير من عام 2023. وفي هذا السياق؛ وعلى الرغم من تعرضهن لأشكال مختلفة من العنف الموجه ضد النساء، والاستغلال، وانعدام الأمن الاقتصادي، وانقطاع التعليم والحواجز الثقافية والاجتماعية، تنجح النساء اللاجئات في المشاركة بنشاط في المجتمع الأردني لا بوصفهن متلقيات للمساعدات فحسب، بل لكونهن عوامل فعالة للتغيير في مجتمعات اللاجئين والمجتمعات المضيفة في آن معًا. وعليه؛ فمن الأهمية بمكان تعزيز الدور الفاعل للمرأة اللاجئة في النسيج الاجتماعي وتمكينها. وتلخص الخطوات الأساسية المهمة لتحقيق ذلك على النحو التالي:

- إعطاء الأولوية لفرص تعليم الفتيات والنساء وتوعيتهن، مع الاهتمام بالتعليم والتدريب التقني والمهني/تعليم المهارات على وجه الخصوص.
- تنفيذ محلية العمل الإنساني في الاستجابة للاجئين، وإعطاء الأولوية أيضًا لدور المنظمات المجتمعية المحلية ومنظمات المجتمع المدني في قيادة استراتيجيات دعم اللاجئين وتنفيذها -ولهذه الخطوة أهميتها الكبرى عندما نأخذ في اعتبارنا أن التماسك الاجتماعي ما يزال يمثل أولوية بالنسبة للدول المضيفة.
- زيادة تخصيص الأموال لمنظمات المجتمع المدني، ومنظمات المرأة منها على وجه الخصوص، لتعزيز مشاركتها الفعالة في تحقيق تمكين النساء في سياق النزوح في الأردن.

تم تسليط الضوء في نهاية المطاف على هذه الاستراتيجيات الملموسة في المنتدى العالمي للاجئين، الذي عقد في مقر الأمم المتحدة في جنيف في كانون الأول/ديسمبر 2023؛ وخلال المشاورات التي عقدت أثناء المنتدى، نصحت منظمة النهضة العربية (أرض) وبشدة بضرورة دعم محلية العمل الإنساني الملموس للاستجابة التي تعمل على دمج النساء اللاجئات رسميًا في كل خطوة من خطوات تنفيذها، وتعظيم صوت المنظمات النسائية العاملة على المستوى الدولي وإسماعه.

الاستنتاجات

نجح الأردن خلال السنوات الثلاث عشرة الماضية في تنفيذ العديد من الآليات لمنع التمييز والتهميش، ولكن **ثمة حاجة ملحة إلى استراتيجيات أكثر فعالية لتحقيق التكامل الكامل والعادل للاجئين في النظم الاقتصادية والاجتماعية.** وفي هذا الصدد؛ يمثل تعزيز المشاركة الرسمية والقانونية للنساء في النمو الاجتماعي الاقتصادي في الأردن علامة فارقة في بلد يمتاز بوجود اللاجئين لفترة طويلة وخصائص فريدة من حيث العلاقة التي تجمعهم مع المجتمعات المضيفة. إن دمج اللاجئات الفاعل في القوى العاملة القانونية، ودعم اكتسابهن للمهارات والتعليم، وتوسيع نطاق وصولهن إلى قطاعات العمل المتنوعة أو الفرص الريادية، يمكن أن يترجم إلى **نتائج إيجابية ملموسة**، مثل:

- النهوض بالمجتمع والاقتصاد الأردني وتنويعه من خلال خلفيات اللاجئين ومهاراتهم، وتحفيز نمو السوق وخلق فرص العمل.
- تعزيز التماسك الاجتماعي والمساواة في توزيع المنافع وتغيير الخطاب السلبي حول اللاجئين.
- التخفيف من العنف الموجه ضد النساء واستغلال العمالة الذي تعانيه النساء اللاجئات.
- التخفيف من الأثر على المجتمعات المضيفة الأكثر ضعفًا وتأثرًا.
- التخفيف من آثار خفض الدعم الاقتصادي من الجهات المانحة الدولية وتأثيراته على استجابة اللاجئين.

التوصيات الختامية

بما أن احتمالات التوصل إلى حل سياسي لقضية اللاجئين في الأردن محدودة للغاية في الوقت الراهن، **يحتاج صناع السياسات والجهات المعنية إلى مزيد من التركيز على الحلول البنيوية والدائمة:**

1. تعزيز دمج الجندر بشكل فعال في المناقشات حول الحلول الدائمة من خلال إطار السياسات المستجيبة للجندر وجهود الدعوة أو المناصرة رفيعة المستوى على المستويات الدولية.

   الدعوة إلى تكامل عملية إدماج الجندر في جميع أطر السياسات التي تعالج مسألة التوطين، وإمكانيات العودة، وفي إدارة مخيمات اللاجئين. ويتضمن ذلك إجراء تقييمات للأثر الجندري وتطوير استراتيجيات مستهدفة تعالج التحديات والفرص المحددة التي تواجهها النساء والفتيات داخل المخيمات والمناطق الحضرية أو في حال تمكنهن من العودة طواعية إلى وطنهن. كما ينبغي **تعزيز آليات المناصرة والمتابعة رفيعة المستوى في المنتديات واللجان الدولية** لضمان أن تعكس نتائج هذه المناقشات المحسنة أولويات النساء والفتيات واحتياجاتهن، وأن يتم تنفيذها على نحو فاعل.

2. إنشاء نظام شامل للرصد والتقييم لتتبع تأثير خفض التمويل على النساء والفتيات، مع التركيز على المؤشرات الرئيسية المتعلقة برفاههن، وإمكانية وصولهن إلى الخدمات، ومشاركتهن في المجتمع.

تتأثر النساء والفتيات بصورة غير متناسبة بخفض التمويل، ما قد يؤدي إلى زيادة ضعفهن وتأثرهن والحد من وصولهن إلى الخدمات الأساسية. **يعد الرصد المستمر أمرًا ضروريًا لفهم التأثير الديناميكي لهذه التغييرات الجذرية وتحديد التحديات والتأثيرات ذات الصلة التي تواجهها النساء والفتيات.** يوفر نظام الرصد القوي بيانات في الوقت الفعلي، ما يتيح التدخلات في الوقت المناسب وتعديلات السياسات. يمكن استخدام أطر جمع البيانات الحالية لتعزيزها بمقاييس محددة تركز على وصول النساء والفتيات إلى فرص التمويل.

3. تعزيز فرص الحصول على التعليم للفتيات والنساء

توسيع برامج المنح الدراسية وتوفير الدعم التعليمي المستهدف للفتيات والنساء اللاجئات لتحسين نتائجهن التعليمية. يمثل انقطاع التعليم مشكلة عظمى بالنسبة للنساء والفتيات اللاجئات، ما يحد من فرصهن المستقبلية. يمكن للمنح الدراسية وبرامج الدعم أن تعمل على تحسين التحصيل التعليمي وفتح فرص عمل ذات مهارات أعلى، والتي قد تتيح دخلًا قابلًا للإنفاق مستقبلًا، وذلك في حال سمحت الظروف السياسية لهن بالعودة الآمنة إلى بلدانهن الأصلية.

4. تنفيذ برامج تمكين قانوني مستهدفة لتعزيز وصول المرأة إلى العدالة، وضمان وعيها بحقوقها وحصولها على الدعم اللازم للتنقل ضمن مسارات النظام القانوني.

تتصدر منظمة النهضة العربية (أرض) الجهود الشاملة لتوفير المساعدة القانونية لأولئك غير القادرين على تحمل تكاليفها، مع الاهتمام خاصة بالفئات الأكثر ضعفًا وتأثرًا (من اللاجئين، والنساء والأطفال). تشير أرقام وبيانات المساعدة القانونية للمنظمة لعام 2023 إلى استخدام **النساء الأقل من الرجال** للنظام القانوني عادة، وغالبًا ما ينتج ذلك عن نقص الوعي لديهن، والحواجز الاجتماعية أمامهن ومحدودية الموارد التي يمتلكنها. من خلال تقديم خدمات الدعم القانوني والتوعية ذات التصميم المخصص، تستطيع النساء فهم حقوقهن والتأكيد عليها بشكل أفضل، ما يؤدي إلى وصول أكثر إنصافًا إلى العدالة. ويمكن تطوير هذه البرامج بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية المحلية، ومنظمات المساعدة القانونية والمراكز المجتمعية.

5. إنشاء مبادرات لتبادل المهارات المجتمعية التي تجمع بين اللاجئين وأعضاء المجتمع المضيف لتبادل المعرفة والخبرة، وتعزيز النمو المتبادل والتكامل.

يتمتع كل من اللاجئين وأفراد المجتمع المضيف **بمهارات وخبرات فريدة من نوعها، والتي يمكن أن تؤدي عند مشاركتها إلى تعزيز الفرص الاقتصادية وتقوية الروابط المجتمعية.** تعمل مبادرات تبادل المهارات على تعزيز التماسك الاجتماعي، والحد من الصور النمطية، وخلق فرص اقتصادية تعاونية. وبالإمكان تنفيذ مثل هذه المبادرات من خلال المراكز المجتمعية المحلية، والمنظمات غير الحكومية والمنظمات المجتمعية بدعم من الشركاء الدوليين والسلطات المحلية.

6. تطوير وتنفيذ مشاريع المرونة والمشاركة المستهدفة التي تهدف إلى تعزيز مرونة النساء والفتيات وصمودهن، وضمان عدم معاناتهن من تقليل الخدمات الاجتماعية.

في مقدور المشاريع المستهدفة التي تركز على المشاركة توفير الدعم الفوري وتبني المرونة على المدى الطويل، ما يمكّن النساء من النجاح على الرغم من تحديات التمويل وتقلص المشاركة المدنية. وللقيام بذلك؛ من الأهمية بمكان إجراء تقييمات شاملة للاحتياجات لتحديد المجالات الأكثر إلحاحًا التي تحتاج النساء والفتيات فيها إلى الدعم، وتصميم برامج تستجيب للاحتياجات الحرجة في مجالات مثل التعليم، والرعاية الصحية، والتمكين الاقتصادي والحماية من العنف الموجه ضد النساء. كما أن الاستفادة من الشراكات مع المنظمات الدولية، والمنظمات غير الحكومية والمجموعات المجتمعية لتنفيذ هذه المشاريع أمر ضروري أيضًا لضمان موثوقيتها كآلية تحسن المشاركة على المستوى المحلي والمجتمعي.

7. تنفيذ برامج تدريبية شاملة

تطوير وتنفيذ برامج تدريبية شاملة وفرص التعليم والتدريب المهني والتقني مصممة خصيصًا للاجئين، وخاصة النساء، مع التركيز على القطاعات ذات الطلب المرتفع مثل الرعاية الصحية، والتعليم وتكنولوجيا المعلومات. كما تطرق الميثاق العالمي بشأن اللاجئين واستراتيجية التعليم 2030 التابع للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين إلى التعليم والتدريب المهني والتقني، حيث أثبت كونه مسارًا تعليميًا فعالًا للوصول إلى حلول دائمة، إذ يعد مهارات مفيدة سواء في البلدان المضيفة أو في حالة عودة اللاجئين طواعية إلى وطنهم.

8. تنفيذ إجراءات الشهادات والتوظيف السريع لدمج اللاجئات المؤهلات في القطاعات المحتاجة إلى مهاراتهن في الأردن.

تشهد قطاعات محددة في الأردن (الرعاية الصحية والتعليم) طلباً متزايداً على العمالة الماهرة، ويمتلك العديد من اللاجئين المؤهلات والخبرة ذات الصلة. **ومن الممكن أن تساعد الاستفادة من مهارات اللاجئات في معالجة النقص في هذه القطاعات وتوفير فرص عمل مستقرة لهن.** ومن شأن إقامة شراكات مع الوزارات والجمعيات المهنية أن يدعم الاعتراف بالمؤهلات الأجنبية والتحقق من صحتها، كما يعزز إنشاء برامج التوظيف بالتعاون مع النقابات والمؤسسات القطاعية، التوظيف القانوني ويجعله أكثر سهولة ويسرًا.